رجلٌ في السلطة ورجلٌ في القبر

عائشة بلحاج

يدفعنا منظر الشيخ جو بايدن، الذي كان بالأمس القريب رشيقاً متوقّد الذهن، وهو يتمايل أو يتصابى أو يتعثّر، كما قد يفعل جدٌّ عجوز لم يعد أحد يحاسبه، إلى التساؤل عن العمر المُفترَض لقادة الدول. فبايدن، وهو يقف على رأس أقوى دولة في العالم، صار طفلاً مرّة أخرى، كما يفعل جُلّ من في عمره، وبدأ منذ منتصف ولايته الرئاسية يتصرّف مثل عجوز خَرِف يُوضَع عادةً، إن لم يضع نفسه، على الرفّ. هذه ليست عنصرية ضدّ كبار السنّ، فكلنا نكبر، لا مفرّ من ذلك. لكن من الغريب فعلاً أن تختلف معايير السياسة عن المعايير الأخرى؛ فحين يحترم المنطق دورة حياة الجسم والعقل، تُشجَّع السياسة الشيوخ وتجذبهم، كأنّهم يتحوّلون على كراسي السلطة كائناتٍ أخرى، لا تنطبق عليها معايير الحياة العادية. لنأخذ مثالاً آخر من الوزن نفسه، وهو دونالد ترامب، الشخصية الهوجاء في أفضل وصف له، والذي لا يمكن وصفه أبداً بالحكمة أو التوازن النفسي، في أي مرحلة عمرية مرّ فيها، برشّح نفسه للرئاسة من جديد، وعمره الآن ثمانية وسبعون عاماً، بمعنى أنه سيصل إلى الثمانين في منتصف ولايته الرئاسية، إذا فاز. وسيكون أكبر من بايدن الذي وصل إلى البيت الأبيض في سنّ السابعة والسبعين... مع العلم أن الشيخوخة ظاهرة منتشرة في دهاليز السياسة الأميركية. يقول المنطق إن الهبوط إلى القدرات العقلية للإنسان يبدأ عند الستينيات؛ فيزداد النسيان وضعف التركيز، وتقلّ سرعة البديهة، والقدرة على تعلّم أشياء جديدة. ما يشفع له حينها هو الحكمة والخبرة التي اكتسبها على مرّ السنين. وعندما يصل إلى السبعين قد تتراجع قدراته السابقة بنسبة النصف، وقد تتلخّص طموحاته في البقاء على قدر معقول من الصّحة وصفاء الذهن، وهو يتقدّم إلى عمر الثمانين. بعدها كلّ عام له على قيد الحياة إضافية لا أكثر، حتى لو بلغ المائة. وحتى لو كان بصحّة جيدة بالنسبة إلى عمره، لا أحد سيزعم أنه ينتظر منه، أكثر من خوض حديث منطقي لا يطاوله الخرف. يمكننا القول إن أفضل سنوات المرء ذهنياً هي بين الثلاثينيات والستينيات، مع هامش بضع سنوات لبعض الاستثناءات، وإلا لماذا يتقاعد الناس؟ وهل من أمر يحتاج حدّة ذهن وصلابة شكيمة مثل السياسة؟ وإذا كانت الأمور بين بين في الدول الديمقراطية، فإنها تزداد سوءاً عندنا، بحكم «الفورة الديمقراطية»، فعلى منوال ما تقوله إحدى المقولات الدموسية في التراث «تخرج المرأة من بيتها مرّتين، مرّة إلى بيت زوجها ومرّة إلى قبرها»، يذهب «الزعماء» في المنطقة العربية إلى الكرسي مرّة واحدة، لا يغادرونه إلّا إلى القبر.

هل يتوقّع أحدنا أن ينزل السيسي من تلقاء نفسه عن كرسي السلطة؟ أو يفعل ما فعله عبد العزيز بوتفليقة الذي ظلّ واجهةً طوال حكم طويلة في العجز الصحي، بحكم الشيخوخة، لن يحكم فعلاً، هو الذي عجّز لدرجة أنه لم يعد قادراً على التحكّم في مصيره. مع العلم أن عبد المجيد تبّون بدأ هذا العام ولايةً أخرى، بعمر التاسعة والسبعين، فيما قامت ثورة 25 يناير المصرية (2011) وحسني مبارك في سنّ الثانية والثمانين. ولولاها لحكم حتى عمر الجادي والتسعين، وهو العمر الذي توفّي عنه. تتطلّب السياسة قدرةً ذهنيةً وصحّيةً هائلةً لا يقدر عليها كثير من الشباب والكهول. فما بالك بالعجائز نساءً ورجالاً؟ وحتى لو ظل عقل الإنسان متوقّداً فإن قدراته على اتخاذ القرارات، ومواجهة أزمات ووضعيات صعبة، وهي مهمة السياسيين، لن تكون أبداً مثل من هو في منتصف العمر. ونحن نعلم لماذا يتقاعد الناس في الستّين، ليس فقط ليرتاحوا، بل لأن مردوديتهم تقلّ بنسبة تفوق النصف. ويدخلون في التصنيف الديمغرافي ضمن الفئات الهشّة، مع الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة. ربما يشيخ بعض الناس بكرامة، ويحتفظ آخرون بذهن متّقد حتى آخر العمر. لكن كثرة السياسيين الشيوخ تُثير التساؤلات، فربّما يحتاج الموضوع إلى قانون يضع حدّاً معيناً لسِّن السلطة، قد يسمّى بـ«الحَجْر السياسي»، يُبعد المسؤوليات السياسية عن كلّ من يفوق السبعين مثلاً، ليحول دون وضع أرجل كرسي السلطة على حافة القبر.

المشكلة في القوة الأميركية لا هُويّة رئيس

أسامة أبو ارشيد

أربعة أيام تفصل الولايات المتحدة والعالم عن تدشين مرحلة جديدة داخلياً وخارجياً. ومع أن جلّ حلفاء واشنطن يحبسون أنفاسهم خشيةً أن يحقّق الرئيس السابق دونالد ترامب فوزاً في الانتخابات الرئاسية، الثلاثاء المقبل، على منافسته كامالا هاريس، نائبة الرئيس الحالي جو بايدن، إلّا أن التاريخ الحاضر، كما الماضي، يثبت أن الاستقرار العالمي ليس رهينةً بشعبوية رئيس وفوضويته كما ترامب فحسب، بل بكنه السياسات الأميركية وجوهرها. هنا، لا يفرق إن كان في البيت البيض رئيس ديمقراطي أو جمهوري. غير أن ما يقلق أميركيين كثيرين وحلفاء الولايات المتحدة ليس استقرار العالم وسيادة السلام والوئام فيه، بقدر توجّسهم من أن يطاولهم بعض شرر فوضاه ولهيبه، هم لا يرفضون الهيمنة الأميركية وبغاءها «قوة الأمر الواقع»، في عالم مختلّ التوازنات، يأكل فيه القويُّ الضعيفَ، ولكنهم يخشون رئيساً «متمرداً» لا يلتزم بقواعد اللعبة الداخلية والخارجية، فيكون وبالاً محتملاً على العالم، وعليهم بذلك.

ما يعني ما سبق التقليل من خطر ترامب؟ ... أبداً. لكنّ الخطورة الكبرى تكون في التظاهر وكأنّ ما قبل ترامب كان برداً وسلاماً على العالم أجمع. ثمّة من يريد في أميركا وخارجها أن يجعل من ترامب نقطة المرجعية (Reference Point) ومستودع الشرور، وكأنّ التاريخ بدأ منذ رئاسته الأولى عام 2017. بريدون حشر معظم الرزايا التي حلّت بالبشرية في عهده، ويتناسون ما فعله من سبقوه ومن تبعه من الرؤساء، من سوء وتهديد للأمن والاستقرار العالميَين. فجأة، يتناسى بعضهم عامداً التاريخ القريب الأسود الذي دشّنته إدارة جورج بوش (الابن) مع مطلع الألفية الثالثة، تحت عنوان «الحرب العالمية على الإرهاب»، التي تسبّبت في إزهاق أرواح مئات آلاف من البشر، ودمّرت دولاً وشعوباً. ولم تحتفظ آخرون بذهن متّقد حتى آخر العمر. لكن كثرة السياسيين الشيوخ تُثير التساؤلات، فربّما يحتاج الموضوع إلى قانون يضع حدّاً معيناً لسِّن السلطة، قد يسمّى بـ«الحَجْر السياسي»، يُبعد المسؤوليات السياسية عن كلّ من يفوق السبعين مثلاً، ليحول دون وضع أرجل كرسي السلطة على حافة القبر.

هنا إلا عن التاريخ القريب، أمّا البعيد فليس أقلّ سوداوية وبؤساً. انقضت سنوات ترامب الأربع بعجرها وبجرها، وجاء بايدن متعهّداً بـ«استعادة سلطة أميركا أخلاقياً»، وعاد المجتمع الدولي بدرجة أو بأخرى، بعد «قوة النموذج» لا بـ«نموذج القوة». استبشر العالم الذي كان بئِسَ حينها تحت وطأة جائحة فيروس كورونا المتجدد، والمنهك كذلك من الفوضى التي أشاعها ترامب داخلياً وخارجياً، لم تمضِ سنواتٌ قليلة، حتى كانت إدارة بايدن تُسعّر نيران الحرب في أوكرانيا. هذا لا يعني أن روسيا ليست غازيةً معتديةً، ولكنّ واشنطن عملت على توريطها في تلك الحرب المدفرة استنزافها، وقد نجحت. وفي موازاة ذلك، عملت إدارة بايدن (وما زالت) في استفزاز الصين في تايوان، رغم أن الولايات المتحدة تزعم أنها تعترف بـ«مبدأ صين واحدة». الصين كروسيا، ليست دولةً نزيهة، وهي لا تقلّ إمبريالية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي عن أميركا وروسيا. لكنّ صراع واشنطن مع بكين وموسكو ليس للحفاظ على «النظام الدولي القائم على القواعد»، بل على من يهيمن على النظام الدولي، ويكون واضع القوانين وعلى القوانين والإعلانات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. وإذا أردت دليلاً أن ترامب مُجرّد عارض لمشكلة أميركا بنيوية وفلسفية، فيكفي أن تعيد النظر في مقولات «استعادة سلطة أميركا أخلاقياً»، ومزاعم «قوة النموذج» لا «نموذج القوة»، التي بشّرنا بها عهد بايدن عام 2021. ثُرى أيّ «سلطة أخلاقية» وأي «قوة نموذج» يمكن لبايدن أن يفشر بهما جريمة الإبادة الإسرائيلية التي هو شريك فيها في قطاع غزّة؟ .. وإذا أردت دليلاً آخر أشدّ قوة، فيكفي أن تستمع إلى حجج المتمنين فوز هاريس في انتخابات الرئاسة من أنها العالميَين. فجأة، يتناسى بعضهم عامداً وأسوأ. ولكن الجذر يبقى سوءً.

رغم ما سبق كلّه، ليس كاتب هذه السطور عدمياً كي لا يرى ذلك الخيط الرفيع الذي يمايز بين مستويات ودرجات من السوء، ولكنّه لا يخدع نفسه حين يتعلّق الأمر بأصل المشكلة المتعلّق بكنه وجوهر وفلسفة القوة الأميركية الإمبريالية الغاشمة. هنا يكون بايدن وهاريس وترامب مُجرّد عناوين سابقة ولاحقة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

مؤتمر بروكسل السوري وما بعده... قوننة التقسيم

أحمد مظهر سعدو

عُقد مؤتمر بروكسل (25 - 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2024) تحت اسم «المسار الديمقراطي السوري»، بدعوة من قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات لـ«الإدارة الذاتية»، إلهام أحمد، تلته ضجّة كبيرة، خاصة بعد مشاركة عديد من أهل اليسار السوري أو ممّن كانوا يُحسبون عليه، ضمن حالة تلاقٍ واندماج واضحة مع مسار وتحرّكات «قسد» سلطة أمر واقع في شمال شرقي سورية، وما تحمله من مخاطر جمّة على وحدة سورية السياسية والجغرافية، باعتبار أن فكرة وشعار «روج آفا» كانت (وما زالت) المعيار الأساس لرايات كلّ من اشتغل مع «قسد»، أو تم إدراجه عنوةً، أو برغبة منه، تحت هذه البافطة لـ«قسد»، بدعم أميركي واضح، تأسيساً على ما جاء ضمن حيثيات وتصوّرات مركز راند للدراسات الأميركية، منذ سنوات، نحو تفتيت سورية وإعادة صياغة المنطقة، ومنها بالضرورة الإقليم السوري، على أسس عرقية أو إثنية أو طائفية.

يبدو أن اللقاء في العاصمة البلجيكية، الذي جاء استكمالاً لما حصل في مدى دورات وسنوات متتابعة قبل ذلك (في استوكهولم)، لم يكن عفو الخاطر، ولا بالمصادفة، وليس كما أعلن في حينه «من أجل توحيد الرؤى السورية لإنتاج وحدة العمل الوطني السورية»، بل لعلّ وراء الإكمة ما وراءها، وهي تؤسّس اليوم، وإنْبان مشاركات جمّة في هذا المؤتمر، من شخصيات سورية كانت محسوبة على العمل الوطني الديمقراطي السوري، وعملت ضمن أطر المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية لسنوات طوال. واليوم، إذ تشارك هذه الشخصيات في مؤتمرات كهذه، فهي تؤسّس لما بعده، وتسهم حقيقةً (وعت ذلك أم لم تعيه، أدركت ذلك أم لم تدركه) في إعادة إنتاج حالة جديدة من التشظّي والتفتت السوريين، وهي بذلك إنّما تعترف بقوى الأمر الواقع، ونعني تشكيل «قسد»، التي قامت على أسس انفصالية بحتة، وساهمت في مزيد من الخلل الذي اعترى واقع السوريين، وهي التي ما زالت تمدّ يداً لأميركا، وأخرى لروسيا، وثالثة للنظام السوري، علناً أو تحت جنح الظلام، وتمارس القطيعة والتضادّ مع أنواع المعارضة السورية كلّها، بل تحاربها عسكرياً، سواء في داخل آتون حيّزها الجغرافي، شمال شرقي سورية، أو في حدود ذلك، وليس بعيداً منها ما فعلته من قتل وتهجير لقرى عربية كثيرة وكبيرة، وكذلك زجّ كلّ من يعارضها في السجون، سواء كان المعارض كردياً أو عربياً. وفي هذا المنحى، لا تختلف سياساتها أبداً عن سياسات النظام السوري ضدّ معارضيه ومناوئيه، ولعلّ المشاركة في مؤتمر «المسار الديمقراطي»، من بعض الشخصيات السورية، التي كانت محسوبةً يوماً على العمل الوطني الديمقراطي، بجعل كثيرين يصرّون عليها بالتساؤل إذا ما كانت هذه الشخصيات تقبل وتهلّل لـ«قسد» قوة أمر واقع، فكيف عن حالات أخرى مشابهة، كما هو الحال في إدلب مثلاً؟ هل يمكن أن يفتح المجال للتعاطي مع قوة الأمر الواقع التي تحكم محافظة إدلب وما حولها الآن، وهي بالطبع هيئة تحرير الشام بزعامة أبو محمد الجولاني؟ ومن ثمّ ما هو الفرق بين هذه وتلك... إلّا إذا كان الفرق هو موافقة أميركية على الانضمام إلى «قسد» ومؤتمراتها، بينما هو مع قوى الأمر الواقع في مناطق أخرى لم تتوفر أميركيا بعد.

تشكّل المشاركة في مؤتمر بروكسل/ «المسار الديمقراطي»، بما انتجته من رؤية سياسية، خطورة حقيقية على العمل الوطني الديمقراطي السوري المناهض للاستبداد الأسدي، والمُنافي لثورة الحرّية والكرامة، ولأنه كذلك، فقد فاهملوا الوثيقة تلك، ورموها أرضاً عندما أحرجوا الهيئة بإعلانهم العقد الاجتماعي الذي يمثّل «قسد» ومن معها، بينما العقد الاجتماعي الذي كان يبتغيه السوريون، لا بدّ أن يكون معبّراً عن الشعب السوري كلّه، وتلويناته وتشكيلاته الإثنية والطائفية والقومية كلّها. الانجرار اليوم إلى مؤتمرات مشبوهة، على شاكلة مؤتمر بروكسل المشار إليه، إنّما يسهم في مزيد من التذرّر والعبث في الحالة الوطنية السورية، ويعيد إنتاج ويولات المليشيا، ويؤسّس واقعاً لحالات تقسيم سورية، ويفتح المجال أمام بقاء الأسد على مصراعيه نحو مزيد من إقامة تكوينات لا وطنية أو ما قبل وطنية، بل أقلّوية، تعبّر عن مصالح ضيّقة ما قبل وطنية، وهي لا تقترب أبداً ولا تنسجم أو تتساوق مع آمال السوريين، إذ عملوا من أجلها لسنوات طوال، وضحّوا (وما يزالون) بضحّون في طريقها بما يزيد عن مليون شهيد، وأكثر من 900 ألف معتقل ومغيّب قسريّ، منذ 15 مارس/آذار 2011، وتهجير أكثر من نصف الشعب السوري بين نازح إلى الشمال السوري أو مهجّر قسريا إلى بلاد الله الواسعة.

(كاتب سوري)

> المشاركة في مؤتمر بروكسل، بما انتجته من رؤية سياسية، تشكّل خطورة على العمل الوطني الديمقراطي السوري المناهض للاستبداد

سؤال الاستشراق... خبرة ذاتية

سيف الدين عبد الفتاح

اعتذر لكلّ من سيقرأ هذا المقال، لأنني اقحمت نفسي في مساحات سؤال الاستشراق، الذي تعرّفنا إلى أهميته، وتحديد منهج النظر، وما ارتبط به من أسئلة فرعية أو جزئية، ولكن لماذا كان هذا الاقحام مبرّراً لديّ، ذلك لأنه خبرة تعامل معرفي ومنهجي مباشر مع مسألة وسؤال الاستشراق، ذلك أن رسالتي للماجستير في حقل الفكر السياسي الإسلامي كانت عن مدرسة المعتزلة، وقد اخترت المجال، إلّا أن تسمية موضوع الرسالة كان شراكةً بينّي وبين أستاذي حامد ربيع، فكان نصيبي من العنوان أن حدّدت منطقة الدراسة وموضوعها «الجانب السياسي لمفهوم الاختيار لدى المعتزلة»، أمّا نصيب أستاذي فكان العنوان الفرعي «بين الإدراك الذاتي والفهم الاستشراقي».

وضعني هذا العنوان (الملحق) في مهمّة، أقول، وبحق، إنها شكّلت لي امتحاناً وتحدّياً معرفياً حول مسألة الفهم الاستشراقي، وهو ما جعلني أخصّص ثلث وقتي في القراءة حول الاستشراق، وأمدّني أستاذي حينئذ بكتابات إمّا بالإرشاد أو الإعارة، وفي هذا الوقت لم تكن موجة نقد الاستشراق إلّا كتابات قليلة، أو على الأقلّ لم تكن من الشيوع حتى اتدارسها بالمتابعة والتحليل. وفي هذا المقام، فإن خريطة تعامل مع الاستشراق فرضت عليّ اهتماماً مبكّراً بالمسألة الاستشراقية، وبكتابات ارتبطت بمستشرقين يشار إليهم بالبنان، لتنوّع كتاباتهم في حقول معرفية مختلفة ترتبط بالحضارة الإسلامية، وما تمخّض عنها، وكذلك باعتبار أن هؤلاء مثّلوا أيضاً اتجاهات مختلفة داخل المدارس والاتجاهات الاستشراقية، وملكوا تأثيراً مهمّاً في المسيرة الاستشراقية وريادة توجّهاتها، ويمكن الوقوف على خريطة مدارس الاستشراق وتوجّهاته.

مدرسة آباء الكنيسة والقساوسة، التي سيطرت على مسار الاستشراق في البدايات، كان لها تاريخ طويل جمع بين دراسة الإسلام والمسلمين، وكذا التبشير، والسند للظاهرة الكولونيالية المرتبطة بالاستشراق نشأةً وسيرورةً، وهي التي أفرزت منظومةً من التصوّرات السلبية حول الحضارة الإسلامية، وبدا لهم أن يتقصّدوا ويتقصّوا الحوادث والمشاهد والشواهد، لما أسفيه بعد ذلك «الطعن في الإسلام وخبرة المسلمين»، وكان في رأس هؤلاء من قاسوسة صموئيل زويمر وهنري لامنس، وغيرهما، وقد لمزوا المعرفة الإسلامية ورموها بكلّ نقيصة، وتابعهم كثير من المستشرقين يتداولون مطاعنهم وأحكامهم.

مدرسة هاملتون جيب وجوزيف شاخت اهتمّت بدراسات الشريعة ومجالاتها المختلفة، ومنها السياسي، ولعلّ كتابات تراث الإسلام بأجزائه الثلاثة، التي شكّلت مصدراً شبه موسوعي للتعرّف إلى خريطة التراث الإسلامي وتعدّد مناحيه. ومنها مدرسة الفكر السياسي الإسلامي، وهي المدرسة التي اهتمّت بالتراث والفكر الإسلاميين على وجه الخصوص في المجال السياسي، وكان في رأسها لامبتون والمستشرق مونتغمري وات في كتابه «الفكر السياسي الإسلامي»، والتي ارتبطت بمدرسة التحقيق للنصوص الإسلامية خاصّة السياسية فيها، وهي مدرسة مهمّة احترفت التحقيق للنصوص، واستفادت منها المدرسة العربية الإسلامية في مناهج التحقيق وضبط النصوص مثل «مسألة العمل مع السلطان»، من تأليف السيد المرتضى، وبتحقيق المستشرق ولفرد مادلونغ. وواصل أستاذنا رضوان السيد هذا الاهتمام بتحقيقاته المتعدّدة حول كتابات سياسية تراثية.

وكذا مدرسة العلاقة بين الفكر الإسلامي والحضارة الغربية، وقد كان لعبد الرحمن بدوي فضل كبير في التعريف بها، وكذلك مونتغمري وات السابقة الإشارة إليه، وتوماس أرنولد. وقد أشير إلى بعضهم في عداد مدرسة الاستشراق، ولكنّهم كانوا من أصول عربية وفي رأسهم البرت حوراني، الذي قدّم عملاً تشريحياً مهماً للفكر العربي، وقد سبق لنا التوقّف على تأليفه في أحد مقالاتنا، وشكّل، ومن لفّ لفّه، في تأليفاتهم أسلوباً متميّزاً مختلفاً، وكذلك مجيد خدوري ومحمد أركون.

مدرسة برنارد لويس، التي توقّفت كتاباتها ومفرداتها ومناهجها على وجه الخصوص على مستشرق ذاع صيته، وشكّل بحاله وبتلافيقاته «مرشداً عاماً» لمدرسة الاستشراق، وقد طال عمره، وتقلّب في الجنّس من البريطانية إلى الأميركية؛ وكذلك في المراكز البحثية الاستشراقية، وأسّس وأدار مركزاً بحثياً، كما تأسّست مراكز تسمّى باسمه في حياته، فقد تخطّى عمره قرناً من الزمان، ولم يكن مستشرقاً اعتيادياً، بل كان بحقّ مجموعةً من المؤسّسات ومصدر كثير من الاستشارات، تقاطع مع كثير من القضايا السياسية والاتجاهات الفكرية، وانخرط في بناء استراتيجيات للتعامل مع عالم المسلمين والعرب، بل إنه أثّر في مسيرة الاستشراق حتى دشّن ما سُمّي «الاستشراق الجديد»، ووقف بعيد تشكيل الاستشراق الجديد.

وقامت مدرسة أخرى قدّمت جهوداً في عالم المفاهيم، التي لا تخلو من انتقاد لبعض أفكارهم، سواء ما تعلّق فيها بالمنهج، أو ما ارتبط بها من تعميمات كان لها من التأثير الكبير، ليس فقط داخل المدرسة الاستشراقية، بل والمدرسة العربية، حينما التقطت بعض أفكار هذه المدرسة وصارت تردّدها، خاصّة المدرستين القومية والعلمانية في الفكر العربي، وفي مقدّمة هؤلاء يقع فرانتز روزنتال، الذي اهتمّ بدراسة التاريخ، كما اهتمّ بمساحة العمل المفاهيمي، وكذلك مايكل كوك، الذي قام بدراسة مفهوم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وكذلك مجيد خدوري في دراسته عن العدل. ومثّل بعض المتأخرين من المستشرق رودلف بيترز في كتابه الذي ترجم إلى العربية «الإسلام والاستعمار» في جامعة أمستردام، وهو ما اهتممت به كثيراً في باب تقاطعت فيه المفاهيم والمؤسسات، وعالم الحركة والخبرة الإسلامية التاريخية والمعاصرة، فمثّل منهجاً ممتدّاً ومركباً، أظنّ أنه مفيد، حتى بعض التحليلات التي امتازت بأخطاء فادحة في التحليل والتعميم.

بينما كانت هناك أقلام منصفة أفاضت وأضافت كثيراً في التعامل مع الخبرة الإسلامية، مفاهيمياً وممارسات، مثل كتابات مارسيل بوزار حول «إنسانية الإسلام»؛ «ومارشال هودجسون» في موسوعته مغامرة الإسلام؛ وجون فول في كتاباته المتعددة. وفي ذلك المسار، من المهمّ في هذا المقام أن نشير إلى حقيقة المدرسة الاستشراقية، التي جمعت بين دراسة العلوم الاجتماعية، ودراسات المناطق، والدراسات السياسية، من مثل فرانسوا بورجا، وكذا تيموثي ميتشل، وغيرهما، التي مثّلت بحقّ كتابات تحاول دراسة الظاهرة الإسلامية وعلاقات السلطة الكامنة في الخبرة التاريخية، وغير ذلك من توجّهات بحثية جديدة ومهمّة.

خبرات وخرائط من التوجهات الاستشراقية تراكمت ضمن هذه الخبرة الذاتية مع المسألة الاستشراقية. إن هذا التنوع في المداخل المختلفة والظواهر المتنوعة والدراسات التي نتجت عنها، إنّما تشير إلى هذا المعنى المهمّ في الدراسات الاستشراقية، وما عُدّ منها أو يقترب من موضوعاتها، ليؤكّد لنا أن الظاهرة الاستشراقية، ليست ظاهرةً مصمتةً أو كتلةً واحدةً تستحق وصفاً عاماً، إلا باعتبار القاعدة «الأمر بما غلب عليه»، فمن الاستشراق وبعض توجهاته ومدارسه ومداخله ما أضاف في التناول المنهجي، ووصف وأنصف في كثير ممّا كتب، وفيه مدارس ظلّت تمثّل غطاءً معرفياً أو أداةً معرفيةً للحضارة الغربية، خاصّةً في مراحلها الكولونيالية، وتكريس معاني المركزية الغربية، فإن وضع الظاهرة الاستشراقية تحت المجهر سيفيد، ليس في تحليلها أو نقدها فقط، ولكن أيضاً في تصوّر أدوار المسألة الاستشراقية، وسؤالها.

من المهم أن نشير في هذا المقام إلى أن هذا التنوّع كذلك في المجالات والعمل والأداء، قد جمع في التأليف بين القضايا والمناهج، ومن المهم في دراسة الاستشراق وتاريخه، وكذلك في دراسة الخبرات، ألا نقف عند المسائل فحسب، ولكن الوقوف على المناهج أفضل وأعظم في باب الاستفادة، ولا يُنكر لدى بعض المستشرقين إسهامهم في المسألة المعرفية من باب المنهج، من دون أن يعفينا ذلك من ضرورة النظر النقدي لهذه المناهج وإعمالها ومجالات توظيفها. ومن نافلة القول أن نشير أيضاً، ونؤكّد أن ليس كلّ من عاش في الغرب ثمّ كتب عن عالم الإسلام والمسلمين يمكن أن نسميه مستشرقاً، بل إن بعض هؤلاء، خاصّة في الدراسات المعاصرة، قد أبلوا بلاءً حسناً في نقض فكرة المركزية الغربية من داخلها، وقد كان لهم عمل في مراكز بحثية، وكتبوا كتابات متميزة.

(كاتب مصري في إسطنبول)

> وضع الظاهرة الاستشراقية تحت المجهر سيفيد، ليس في تحليلها أو نقدها فقط، ولكن أيضاً في تصوّر أدوار المسألة الاستشراقية، وسؤالها

كاريكاتير عماد حجاج

لمن يرفضون المقاومة... ما رؤيتكم؟

أسامة عنمان

تستمرّ حكومة الاحتلال في استثمار الغطاء الدولي الأميركي لتحقيق أهداف تتعدّى الردّ على هجوم السابع من أكتوبر (2023)، ولتحقيق أهداف مبيّتة لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض نفسها على المنطقة العربية بنسختها الجديدة، دولة يهودية لا تقبل بأيّ كيان فلسطيني، أو بالشعب الفلسطيني، أو بأيّ قوة قد تعوق أو تهدّد (ولو مستقبلاً) تلك الطموحات الواسعة الأحادية، وبالدعم الأميركي المالي والعسكري، وبالتأييد الداخلي الكافي، تبدو إسرائيل قادرةً على تحمّل هذه الوتيرة من الخسائر الداخلية، وفي أرواح جنودها، وفي المقابل، لا تقتصر على استهداف التشكيلات القتالية المقاومة في غزّة ولبنان، وغيرهما، بل إنّها، وبالذات في قطاع غزّة، ثمّ في لبنان، تعمل لتدمير الحياة في البنية الاجتماعية، ومرافق الحياة كلّها، من مستشفيات، وحتى شهود تلك الجرائم المستطيرة من صحافيين، وناشطين، في وقت لا تتعدّى فيه التدابير الدولية (كالمساعدات الغذائية والطبّية، وحتى القضائية متمثّلة في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وحتّى المحكمتين الجنائية والعدل الدوليتين) إجراءاتٍ مصاحبةً لا تقوى على وقف المجازر وحرب الإبادة المنهجية، بقتل المدنيين بالآلاف والتجويع والحرمان من العلاج؛ حتى الموت، وعلى مرأى ومسمع من العالم، وبذرائع «وجود مسلّحين»، من دون أن تنتظر أن يصدّقها العالم، أو لا يصدّقها، تمضي في هذه الحرب المطلقة، متعجّلة الأهداف، ما دامت الفرصة سانحة، والغطاء الأميركي مفتوحاً، في غزّة كما في لبنان.

فيما هذه المنظومة الدولية (العربية) تستبطن هدفاً هشّاً، هو إقصاء هذه الأداة المقاومة من الصراع، مع ما يستتبعه ذلك من حرمان الفلسطينيين والعرب من أيّة أداة من أدوات الضغط. والسؤال للعرب المتناغمين مع هذه الحالة: ما مقترحكم البديل لتحصيل حدّ أدنى من الحقوق الفلسطينية والعربية من أنياب حكومة بالغة التطرّف واليمينية، لا توارب (ولا تسترضي في ذلك حتى الخطاب العربي الرسمي العقلاني «التنويري») في إعلانها هذه البلاد أرض إسرائيل التوراتية، لا تفاوض عليها، ولا على هُوِيّتها، ولا فرصة مستبقاة لعيش شعب آخر، بوصفه جماعة، إلا أن يعيشوا أفراداً خاضعين؟ هل تقدّمت جهودكم خطوة واحدة إلى الأمام سوى مصالحات انفرادية تقبل إسرائيل بما هي عليه، من دون أيّ التزام فعلي، أو حتى قولي، بوقف خطة ضمّ الضفة الغربية؟ هل احترمت حكومة بنيامين نتنياهو المبادرة العربية للسلام، وهي تعرض على دولة الاحتلال التطبيع الكامل في مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلّة عام 1967؟ وكيف سيكون شكل الأرضية التي نتعاملون مع تلك الحكومة وحلفائها على أساسها، بعد هذه التحوّلات العميقة كلّها في إسرائيل؟

وأمّا السلطة الفلسطينية التي قامت بموجب اتفاقية أوسلو، فتعمل حكومة نتنياهو على إعادة صياغتها (من دون أن تبدو من تلك السلطة ممانعة فعلية)، تأكيداً لتنصّلها من اتفاقية أوسلو (1993) بوصفها تنصّ على مرحلة انتقالية؛ قد تفضي إلى دولة فلسطينية. هذه الاحتمالية أن يُفضي وجود السلطة الفلسطينية إلى دولة، ولو منزوعة السلاح، منقوصة السيادة، لا تقبل بها أيضاً، ويؤكّد هذا عملها على إجهاض أيّ حلّ في قطاع غزّة يسمح بأن يُبنى عليه خيار دولة فلسطينية.

يرتدّ الهجوم على المقاومة إلى جملة أسباب، منها التدمير الواسع الذي لحق بالقطاع، ثمّ بلبنان، وإلى علاقة حركات المقاومة بإيران، وإلى أسباب فكرية مرجعية، مع أن هؤلاء المشيّعين على المقاومة لتلك الأسباب يتحمّلون مسؤولية ليست هيّنة إزاء أكثر تلك الأسباب. ذلك حين ساعدوا حكومة الاحتلال في الاطمئنان إلى استمرار العلاقات العربية على ما هي عليه، وربما أفضل، مهما فعلت في غزّة، وأما العلاقة بإيران، إلّا سيّما علاقة حركة حماس، فلم تكن علاقة التبعية، أو الانخراط في الصراعات الإقليمية، فيما لا ترى تلك الدول العربية نفسها في إيران دولة تتطلّب المقاطعة أو العداوة المطلقة. يبقى السبب الفكري، وعلاقة حركة حماس بجماعة الإخوان المسلمين، العدوّ اللدود لبعض تلك النظم العربية. وهنا السؤال: أظهر لكم خطرٌ «الإخوان المسلمين» أعظم من خطر إسرائيل؟ ومن ناحية أخرى، هل حصرت «حماس» نفسها في إطار الإخوان المسلمين، ألم تجعل للاعتبارات الفلسطينية الأثر الأكبر في تصوّراتها ومواقفها؟

لقد قاربت المسألة أن تكون كيدية، إذ لو تمكّنت حركة حماس وفصائل المقاومة من تحصيل أيّ شكل من أشكال النصر، لأظهر ذلك تلك النُّظُم وخياراتها في صورة المُؤتِي المتجاوز العقيم، فضلاً عن استدعاء ذلك كلّ المذخور الشعبي عن معاني العزّة والكرامة، والنجاح والفشل، ساعتها سيكون استمرار تلك النظم أصعب، وسيتأكّل ما تبقّى من شرعيتها، حتى لدى شعوبها، لما لا تزال تشغله فلسطين في الوجدان العربي العام من مكانة راسخة. ومع ذلك، ثمّة مخاطرة تاريخية وأخلاقية كبرى أنْ تظهر هذه الأطراف مصطفّةً في خندق العدوّ العامل على قهر، ليس الفلسطينيين فقط، بل الشعوب والأمّة كلّها، مع أن دروس التاريخ لا تسعف كثيراً في الاطمئنان إلى هذه المقاربة القهرية، إلّا إلى أقصد قد لا يطول.

(كاتب فلسطيني)

> المُشيّعون على المقاومة يتحمّلون مسؤولية التدّمير حين ساعدوا الاحتلال في الاطمئنان إلى استمرار العلاقات العربية، مهما فعلت في غزّة

كل هؤلاء مع ماكرون

معن البياري

كان احتفاء المغرب، ملكاً وحكومةً وأحزاباً، موالاة ومعارضة، بزيارة الدولة التي أدّاها الرئيس الفرنسي، ماكرون، للرباط، الأسبوع الجاري، بالغ الاستثنائية، وفي الوسع أن يُماشي واحدُنا الوصف التقليدي الذي خُلِع على الزيارة بأنها «تاريخية»، ما لا يرجع إلى أنها أنهت «فتوراً» في العلاقات الفرنسية مع الملك محمد السادس، وإنما إلى المدى المتقدّم الذي بلغته مناصرة باريس لتصوّر الرباط بشأن قضية الصحراء، الحكم الذاتي في إطار سيادة المغرب على صحرائه، وإذا مضت إدارة ماكرون، كما هو متوقّع، إلى إقامة ممثلية فرنسية في العيون (كبرى ولايات الصحراء المغربية)، فإن الدبلوماسية المغربية في هذا تحقّق منجزاً شديد الأهمية في الصراع السياسي والدبلوماسي الحادّ والصعب، والذي تخوضه لتأكيد مغربيّة إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب. ولمّا يلغت عقود الاتفاقيات التجارية والاستثمارية وغيرها التي جرى توقيعها في زيارة الدولة للرئيس ماكرون عشرة مليارات يورو، فإن هذا يعني، من بين كثير يعنيه، أن فرنسا تحافظ على مكانة الصدارة التي تحتلها في خريطة علاقات المغرب الخارجية، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تزاحمها في هذا. ولا حاجة للاستدلال بشواهد حاضرة على النفوذ اللغوي والثقافي والسياسي لفرنسا في راهن المغرب الذي أخذ مبكراً في تنويع علاقاته القوية في الفضاءات الأوروبية والأميركية والأفريقية والآسيوية.

لافت في زيارة ماكرون أن الوفد الذي رافقه كان ضخماً، بلغ نحو 190 اسماً، أعلنت 120 منها، بينهم، إلى جانب وزراء، عديدين (الخارجية والداخلية والدفاع والتعليم العالي والثقافة و... إلخ)، برلمانيون

قيس سعيّد يخلف نفسه... رمزيات التولية ومعاني الخطاب

سالم لبيض

ترجع آخر زيارة للرئيس للتونسي قيس سعيّد إلى ما قبل انتخابات السادس من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فزار مجلس نواب الشعب، وهي كذلك الأولى في خمس سنوات خلت، منذ أدّى اليمين الدستورية في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2019 أمام البرلمان المُنتَخب عام 2014، وفق مقتضيات الدستور المصادق عليه من المجلس التأسيسي في 27 يناير/ كانون الثاني من العام نفسه.

كان لقسم سعيّد دلالات كثيرة آنذاك، فهو يقسم أمام السلطة الأصلية المُمثّلة للشعب (في نظام يغلب عليه الطابع البرلماني) المنتخبة انتخاباً ديمقراطياً مباشراً، يعكس الفسيفساء السياسية التونسية، وحجم تمثيلية وشعبية مختلف القوى، وكلّ من شارك في تلك الانتخابات، أحزاباً أو جبهاتٍ وتحالفاتٍ أو أفراداً وقوائم مستقلّة. كان للقسم معانٍ كثيرة، ففيه اعتراف من الرئيس بأن البرلمانَ هو السلطة التشريعية، وليس وظيفةً كما الأمر في دستور 2022، وتقوم هذه السلطة على التعدّدية السياسية والحزبية في داخلها، فهي أصيلة ومتأكّدة ومعترف بها دستورياً من مكونات المشهد السياسي التونسي كافّة، وغير التونسي، ولا يمكن نكرانها. كان مقرّ البرلمان التونسي في ذلك اليوم، قبل خمس سنوات، في مشهد احتفالي يعجّ بالطبقة السياسية، من رؤساء الأحزاب والمنظّمات الكبرى وقادة المجتمع المدني والشخصيات الوطنية ورؤساء الدولة والحكومات السابقين وسفراء الدول الأجنبية، وجيش من ممثّلي وسائل الإعلام المحلّية والأجنبية، جاؤوا مهنّئين ومحتفلين بنصر جديد من انتصارات الديمقراطية التونسية الفتيّة، التي كانت محلّ متابعة وإعجاب من الجميع عربياً ودولياً، إلّا من بعض اللوبيات الداخلية والأنظمة المناوئة للتداول السلمي للسلطة.

وضع الرئيس سعيّد قبل خمس سنوات يده على القرآن العظيم وأقسم، حسب ما جاء في الفصل 76 من دستور 2014، قائلاً: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال تونس وسلامة ترابها، وأن أحترم دستورها وتشريعها، وأن أرعى مصالحها، وأن ألتزم بالولاء لها». ورغم الاستبشار البائن، من الطبقة السياسية ومختلف القوى الشعبية والنخب التونسية، بمجيء الرئيس الجديد، فلا أحد كان يعتقد أن يمين أستاذ القانون ستكون يميناً غموساً، وأن الإجراء الرئيس الذي اتخذه الرئيس طوال خمس سنوات من حكمه هو تبديل نظام الحكم، وإلغاء العمل بدستور البلاد، ومن ثمّ عدم احترامه، كما ألزم نفسه وورد في نصّ القسم، واستبدله بدستوره الشخصي. عاد سعيّد إلى البرلمان، يوم 21 الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، في جلسة وُصِفت بأنها «ممتازة»، ولكن لا امتياز فيها سوى أنها كانت خالية من وسائل الإعلام، إلا الحكومية منها، ومن وجهاء البلاد ونخبها الفكرية والسياسية وشخصياتها الوطنية وأحزابها السياسية ومنظّماتها الكُبرى النقابية والمهنية، جمعت حكومة سعيّد ورئيسها وأعضاء مجلس نواب الشعب (الغرفة الأولى)، وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم (الغرفة الثانية)، محدودي المشروعية الشعبية والانتخابية (انتخبهم 11% من الجسم الانتخابي التونسي)، صلاحياتهم ضعيفة وأدوارهم صورية، كما هو محدّد في دستور 2022.

أدّى سعيّد القسم وفق النصّ الوارد في الفصل 92 من دستور 2022، وفيه: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامته، وأن أحترم دستور الدّولة وتشريعها، وأن أرعى مصالح الوطن رعاية كاملة». ويُلاحَظ من الوهلة الأولى أن لا اختلاف جذرياً بين نصَّي القسم المنصوص عليهما في دستورَي 2021 و2022، وقد تمّ استنساخهما من دستور 1959 بعد حذف كلمة «الأمّة»، وإنما توجد فروق طفيفة، فقد استبدلت بـ«الوطن» كلمة «تونس»، واحترام دستور الدولة بدلاً من دستورها، والضمير يعود على «تونس». اللافت في أداء سعيّد اليمين الدستورية، ليس نصّ القسم، وإنما مدى التزام الرئيس بما أقسم عليه، فهو لم يعد يمثّل ضمانةً لعدم انتهاك الدستور وفصوله، كما الحال مع دستور سنة 2014، خاصّة في ظلّ دعوات مناشدة من أنصاره ومفسّريه وحزب 25 يوليو/ تمّوز الموالي له، تطلب احتساب العهدة الرئاسية الأولى بدايةً من انتخابات 2024، وفق ما ينصّ عليه دستور 2022، فلا تُحتَسب فترة رئاسته طوال مدّة 2019-2024، ومن ثمّ يمكنه الترشّح سنة 2029. وهذا إن جرى سيؤكّد الانطباع العام بأن الرئيس سعيّد لا يحترم الدستور والتشريعات، وله سابقات في ذلك، لا تتعلّق بدستور 2014 فقط، وإنما كانت تشمل وضع المراسيم والقوانين على المقاس، وما تنقيح القانون الانتخابي أسبوعاً واحداً قبل الانتخابات الرئاسية لسنة 2024، إلا دليل بيّن على مشروعية الظنّ في نيات الرئيس، وحجّة في اتهامه بضرب أخلاقيات العمل التشريعي، ودوس على التقاليد والقوانين الانتخابية وغير الانتخابية، بما تقتضيه المصلحة الخاصّة للاستمرار في الجلوس على كرسي الحكم.

صفّق نواب المجلسين وأعضاء الحكومة طويلاً بعد انتهاء الرئيس سعيّد من أداء القسم وتقديم كلمته التي دامت 80 دقيقة، وكيف لهم ألا يصفّقوا وقد جيء بهم للعب هذا الدور؟ ... كان تصفيقهم المطوّل علامةَ رضا، بل وإعجاب وتنويه بما جاء في خطاب التولية الثانية للرئيس سعيّد. لم تنقل الوسائل الإعلامية والاتصالية أيَّ تصريحات نقدية لأصحاب الوظيفة التشريعية، سواء بعقل بارد يتّسم بالقدرة على التفكيك وروح العقلانية أو بشيء من التواضع السياسي والاعتراف والوسطية. بينما كانت مواقع التواصل الاجتماعي تنشر وجهات نظر المجتمع المدني «الفيسبوكي» المليئة بالتعليقات والانتقادات والرفض، وحتى الازدراء لما جاء في خطاب الرئيس، الذي كان أقرب إلى تدشين حملة انتخابية مبكّرة لانتخابات 2029، منه إلى عنوان عهدة رئاسية جديدة مدّتها خمس سنوات.

لا شيء تغيّر في معجمية قيس سعيّد وقاموس مصطلحاته وسلّم أولوياته السياسية، ويبدو أن المحاولة التي قادها شقيقه، ومدير حملته نوفل سعيّد، وفريق من مناصريه، لتغيير الاستراتيجية الرئاسية بمراجعة المرسوم عدد 54 السالب للحرّيات والدعوة إلى التهدئة السياسية والاجتماعية ومصالحة رجال الأعمال، بدلاً من وضعهم تحت طائلة مرسوم الصلح الجزائي، لتشجيع الاستثمار... قد فشلت كلّها، وذهب ريحها.

بدأ سعيّد كلمته بالقول «يقتضي الواجب في البداية أن نقف خاشعين ترحّماً وإجلالاً لكلّ من قضى من أجل تحرير هذا الوطن من الاحتلال، ثمّ من الاستبداد ومن الخونة ومن اللصوص ومن الطغاة، ومن الذين كانوا في أضغاث أحلامهم يمنّون النفس بتفجير البلاد وتفكيكها». وتحدّث طويلاً عن الفترة من 2011 إلى 2021، وما شهدتها من مؤامرات لإجهاض الثورة، حسب قوله، وذكّر بأحداث يوم التاسع من إبريل/ نيسان 2012، والنسخة التجريبية من الدستور في إبريل 2013، التي جاء فيها: «الدولة هي التي تحتكر إنشاء القوات المسلّحة وقوات الأمن الداخلي وأيّ قوات أخرى»، معتبراً هذا النصّ مثالاً للتآمر على الدولة آنذاك، ومتهماً ضمنياً حركة النهضة الحاكمة، وما تتمتع به من أغلبية في المجلس الوطني التأسيسي، مصدر السلطات كافّة ومرجعها.

حاول سعيّد في خطابه أن يستثمر في تلك الوقائع، وخاصّة حوادث الاغتيالات سنة 2013، التي قضى فيها شكري بلعيد، ومحمد البراهمي، والجنود التونسيون بجبل الشعانبي، والعمليات الإرهابية سنة 2015 بمتحف باردو، ونزل إمبريال مرحبا بمدينة سوسة، وحافلة الأمن الرئاسي بتونس العاصمة. وتحدّث عن استفراده باتخاذ قرارات 25 يوليو (2021)، من تجميد عمل البرلمان ثمّ حلّه وإلغاء العمل بدستور 2014، من دون علم من أحد، عكس ما يدعيه بعضهم، قائلاً: «كان قراراً أملته المسؤولية الوطنية والتاريخية، قلت بيني وبين نفسي كيف يمكن أن أقف أمام ربّي يوم القيامة وبماذا سأجيب؟». ولم يفوّت الرئيس التونسي الفرصة للإشادة بمشروعه السياسي بدايةً من الاستشارة الوطنية والاستفتاء على الدستور وتنظيم انتخاب غرفتي الوظيفة التشريعية، وختم بتنظيم الانتخابات الرئاسية، لكنّه تجاهل المحكمة الدستورية، ولم يشر إلى موعد تشكيلها، هذا علاوة على أن قانون المالية لسنة 2025 لم يرصد لها أيَّ موازنة.

وكعادته، اتّهم سعيّد معارضيه بالتآمر، وكال لهم ما تأبى الجبال تحمّله، معتبراً أن «آخر توافق اجرامي لهم هو محاولة إدخال البلاد في صراع شرعيات وإدخال تونس في أتون اقتتال داخلي وتقسيمها مجموعة من المقاطعات»، واستطرد: «الحمد لله تعالى أنْ تداعى النواب فأسقطوا المخطّطات التي كان عملاء الصهيونية العالمية وأعضاء المحافل الماسونية رسموها وحدّدوا حتى الموعد بهدف تحقيقها»، متّهماً ما يسمّيه «فلول المنظومة التي بقيت منتشرة في عديد المؤسسات»، واصفاً إياها بـ«الأفاعي المنتشرة في كلّ مكان تسمع فحيحها حتى وإن لم تكن تراها»، معتبراً أن ما يقوم به هو مواصلة «حرب التحرير الوطنية لتخليص البلاد من هذه الفلول ومن هذه الزواحف السامّة والأفاعي». لقد كان خطاب الرئيس سعيّد مشحوناً بالعنف اللفظي والاتهامات والحديث عن المؤامرات، فهو في كلّ مرّة يتحدّث فيها بصوت عالٍ، يُثري قاموسه السياسي بمفردات جديدة لا تمتّ إلى عالم السياسة وإيتيقاها بصلة، حتى استحالت تلك المفردات موضوعَ تحليل ودراسة علمية، كما جاء في مقالة عبد الله جنوف «النبز في الثقافة السياسية التونسية»، المنشورة في دورية عمران التي يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (المجلد 12، العدد 45، صيف 2023).

لم يقدّم سعيّد أفكاراً جديدةً في خطاب التولّي، واكتفى باتهاماته المعهودة للمؤسّسات المالية الدولية، لا سيّما التي تقوم بعمليات التصنيف، وقال إن منوال التنمية الحقيقي هو ما يضعه الشعب وليس ما يقوله الخبراء، وأشاد بفكرة الشركات الأهلية سبيلاً لتشغيل الشباب وغير الشباب والحدّ من البطالة، رغم التعثّر والفشل الذي تشهده تجاربها المختلفة، ودعا رجال الأعمال، من هو فارّ إلى الخارج أو نزيل السجون التونسية، إلى الانخراط في الصلح الجزائي ودفع أموال للدولة. وكرّر موقفه القديم من مسألة التطبيع من أنه لا يعترف بهذا المصطلح، ما يعفيه من سنّ قانون يجرّم التطبيع والمطبّعين، وأنهى بإظهار مساندته للقضية الفلسطينية ودعمه للشعبَين الفلسطيني واللبناني ضدّ الاعتداءات الصهيونية، من دون نعي قادة المقاومة أو الإشارة إليهم، وفي رأسهم الشهداء إسماعيل هنيّة وحسن نصر الله ويحيى السنوار.

لم تفتح يمين الرئيس التونسي قيس سعيّد الدستورية، وخطاب التولّي لعهدة رئاسية ثانية، آفاقاً سياسيةً أو اقتصاديةً أو ماليةً أمام المجتمع السياسي والحكومة التونسية، لكنها فتحت له قصر قرطاج من جديد، فدخله فاتحاً محاطاً بفرسان الحرس الرئاسي، وفق فيديو منشور على صفحة الرئاسة التونسية بـ«فيسبوك»، في مشهد يحاكي ما كان يُنظَّم من مواكب لبايات وأمراء العائلة الحسينية الحاكمة (1705 - 1956). يعلم سعيّد أن دخوله القصر الرئاسي المرّة هذه لا يلقى إجماع التونسيين ونخبهم وصفوة ما جادت به مدارسهم وجامعاتهم في مختلف القطاعات، وكبار مناضليهم ضدّ الاستبداد والدكتاتورية، وأن فوزه على منافسيه لا يعود إلى الالتفاف الشعبي الواسع حوله، وإنما يعود إلى إبعاد منافسيه (عددهم 17)، بوسائل الدولة وقوانينها كافّة، ما مهّد له طريق الفوز، فكان أوّل رئيس بعد سنة 2011 يخلف نفسه في قصر قرطاج من دون استلام وتسلّم، أو حضور من أحد.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> لم تفتح يمين سعيّد الدستورية، وخطاب التولّي لعهدة رئاسية ثانية، آفاقاً سياسيةً أو ماليةً أو اقتصاديةً
>
> لا شيء تغيّر في معجمية قيس سعيّد وقاموس مصطلحاته وسلّم أولوياته السياسية

الخيار المؤلم في السودان

عمر العمر

ليس الخيار في السودان بين الجيش و«الجنجويد»، محور القضية استرداد الدولة. انتقاد قيادة الجيش يوازي نقد إدارة المصرف المركزي، كلاهما من أذرع الدولة. نقدهما لا يعني التجريم، بل غايته التقويم. الانحياز للجيش الراهن يجسّد مساندةً لقيادة فاشلة. ترقّب بناء دولة ديمقراطية بمؤازرة الجنجويد ليس برهاناً سياسياً خاسراً، بل كابوس طينته الجهل والعوز. قيادة أركان الجيش لم تخفق في أداء مهامها المهنية إزاء تأمين سلامة السلطة والمواطن فقط، بل هي شاهد (إن لم تكن فاعلاً) على تشقّق الوطن أرباعاً خارج هيمنة الوحدة المركزية، كذلك افتقاد الشعب إلى مظلّة الأمن القومي. القيادة مسؤولة عن تسمين الوحش كاسرَ قيود الأخلاق والقيم الوطنية. ما من عاقل يخيّرنا بين عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو (حميدتي). الرأي الغالب (إن لم يكن إجماعاً) افتقارهما إلى الحدّ الأدنى من كاريزما القيادة الوطنية، فلماذا يضعنا من يدفنون رؤوسهم في وسائد المنافع الدنيئة بين خيارَي هدم الدولة (وتفتيت الوطن) وتعذيب الشعب؟ ... من لا يرى في هذه الحرب غير صراع على السلطة والثروة فليحاسب رؤاه، دماغه وضميره. لا أحد يرغب في رؤية جيش مهزوم أمام مليشيا، لكن هل بانتصار هذه القيادة نسترد الدولة الحلم؟ بل هل نجد ذلك الجيش الوطني؟

الوحدة الوطنية لا تُلتمس أو تخلق إبّان الأزمات. هي قيمة خالدة تكرّس قيادةَ الدولة وشعبُها الجهودَ لغرسها ورعايتها، فتتحوّل تلقائياً مكوّناً وطنياً في الواقع والوجدان. من ثمّ تصبح مكتسباً ينهض الجميعُ بغية الحفاظ عليه منتعشاً، فيتحوّل قوّةً ديناميكيةً تمنح الشعب طاقةَ البذل من أجل الارتقاء بالوطن. كما تولّد طاقةً تلقائيةً للذود عن الدولة ضدّ كلّ عدوان. بما أن الوحدة الوطنية تشكّل القاعدةَ الأساسية لبناء الدولة الحديثة، فلا بدّ من إعلائها انتماءً فوق الولاءات كافّة. ربما تكون الشراكة بين المجتمع المدني ومؤسّسات الدولة أفضل رافعة لإنجاز هذا المشروع. ثمّة أعمدة أساسية لاستكمال بنيان الوحدة الوطنية، منها العدالة، والاستقرار، والتسامح، والتعايش والاستقرار. فإلى أيّ مدىً ساهم زبانية هذه الحرب في بناء وتعزيز الوحدة الوطنية؟

وفق القانون الدولي، الدولة كيان سياسي يعبّر عن ذاته عبر حكومة تتمتّع بالسيادة على الرقعة الجغرافية للدولة، على أن تنعم الحكومة بولاء شعب مستقرٍّ داخل تلك الرقعة. كلنا نعلم أن انقلاب الإخوة الأعداء في أكتوبر/ تشرين الأول (2021) لم يكن ضدّ الحكومة، بل كان انقلاباً على ثورة ديسمبر/ كانون الأول (2018). بغضّ النظر عن مدى نجاح تلك الحكومة أو إخفاقها. الثابت كذلك أن الحكومة المشكّلة في ظلّ الانقلاب لم تكن تنعم بسندٍ من جماهير الثورة، من ثمّ لم تنعم بشعبية أوسع من سابقتها، بل سقطت الدولة برمّتها في فخّ التناحر على نحو أفضى إلى كارثة تحطيم مؤسّسات الدولة، وتشتيت الشعب. فعلى أيّ المتناحرين يمكن الرهان بغية استرداد ما يتبقّى من الحطام؟! تستمدّ الدولة هيبتها من قدرتها على إنفاذ سلطة القانون. لكن ربّما يستحيل الفصل بين سيادة الدولة وحفاظها على وحدة تراب الوطن. تحت سلطة الجيش وحلفائه يكابد تراب الوطن شرّ التجزئة. فبعد الخسارة الفادحة المتجسّدة في جذع الوطن (الجنوب) عجزت قيادات الجيش عن وقف تآكل ما تبقّى من جُنباته. فهناك مناطق خارجة بالفعل عن مظلّة الدولة المركزية العاجزة المهترئة. فعبد العزيز (غير) الحلو يتملّك بوضع اليد والسلاح رقعةً ثروات ثرّة، وكتلةً بشريةً تكفي مقوما دولة، أو هكذا يحاجج. على جبال النوبة يبسط عبد الواحد نور نفوذاً سياسياً خارج سلطة الدولة المركزية كذلك. في الغرب تكابد مساحاتٌ شاسعةٌ بمن عليها العذاب اليومي، بعيداً من يد الدولة، وخارج شمس العصر. كذلك في الشرق تتوغّل قبائلُ من وراء الحدود فتزرع وتحصد، وتتطلّع بعد الانتفاع بخيرات الأرض إلى السكنى الدائمة. انبثق مصطلح الجيش مع القوة البرّية. حتى بعد تعدّد أفرع الجيش إلى قوات جوية وبحرية، تظلّ القوة البرّية عظم تلك القوات. فالحديث عن إخفاق المشاة أمام المليشيا يفضح عجز قيادة الأركان، إذ أضاعت عُمَد البنيان العسكري. أزمة هذه القيادة أنها لم تصرّ على أن تستبدل بحلبة السياسة ميدان التدريب العسكري فقط، بل ذهبت في بناء تحالفات أشبه بالرقص مع الذئاب. الجنرالات، الضباط الانقلابيين، كلّهم، يتوهّمون بعد استيلائهم على السلطة القضاء على المعارضة السياسية. كل مواطن ينهض بالرأي الناقد أو الحُجّة يصبح في عين الانقلابيين عدوّاً خائناً للدولة يتعرّض للتخوين، والتنكيل، والتصفية. هكذا أضاعت شلّة الجنرالات الانقلابيين الطريق والبوصلة، إذ اصطدمت بقطاع عريض من جماهير الثورة. هم يتحمّلون أوزاراً أثقل من أُحد، حينما نحاكم فعايل «الجنجويد» الدموية واللاأخلاقية.

تعرية عجز أركان الجيش وخطاياها لا يعني مساندة «الجنجويد»، فالرهان على المليشيا من أجل بناء الدولة الحلم رهان خائب لا يقرأ أصحابه التاريخ والحاضر. تلك قناعة راسخة عبّر عنها كاتب هذا المقال غداة انفجار حرب الحلفاء الأعداء. فما من مليشيا مسلّحة نهضت بمهام بناء دولة معافاة من التوغل والقمع والإرهاب والإذلال والدم والإفقار. ما من إنسان سويٍّ لا تحمله ممارسات «الجنجويد» على إدانتهم بأقذع أشكال التجريم، وفق سنن القانون الأخلاقي قبل القانون الدولي. لا أحد يبدو مهتماً باتساع «جحيم دانتي»، ولا بكبح عمليات الإبادة الجماعية. لا أحد يخالجه شيءٌ من قلق أزاء تدفّق أعداد المهجّرين. مع آليتنا الدبلوماسية المعطوبة ينبغي الأخذ في الاعتبار انشغال مراكز صنع القرار (رغم وهنها) بأكثر من جبهة ساخنة على نحو أفقدها فعّالية صناعة السلام. إذاً، كيف نطفئ هذه الحرب حمّالة الشعب، والأحزان فوق احتماله وصبره؟ ... الرهان على تحقيق فريق نصراً حاسماً على فريق آخر يرفع سقف الزمن إلى فضاء المجهول، فوق معاناة النازحين واللاجئين. انتظار تصدّع شبكات «الجنجويد»، كما نفاد مخزونهم من الرجال والعتاد، لا يبشّر بحكمة نافذة أو فهم موضوعي عميق. استنفار الشباب من معسكرالسلطة يعيد إنتاج محرقة حرب الجنوب، بما في ذلك شحنها الأيديولوجي. القوى المدنية لا تتمتّع بمقوّمات صناعة لوبيات ضاغطة على قوات تمتشق أسلحة النار للانتقام والثأر، هي قوىً خلعت حاسّة الإصغاء لأنين المعذّبين في المنافي وسماع نداءات السلام. ترقّب حلول من الخارج يفتح الوطن أكثر أمام تقاطع المصالح الإقليمية والدولية، وهو ما يوسّع جبهات الاقتتال ودوائر المعاناة. نحن نفتقد قيادة ذات كاريزما خلّاقة ذات مغناطيسية شعبية يمكنها استقطاب سند جماهيري أو على الأقلّ تجميع ما يمكن من شظايا القوى السياسية المدنية، بغية استرداد ما يمكن من مؤسّسات الدولة على صعيد الأمن والتعليم والخدمات. إذاً، متى نطفئ نار الحرب؟ بل كيف؟ ... لعلّ الخيار المتاح (رغم صعوبته على نحو يبدو كأنّه مستحيلاً) هو القبول بإبرام صفقات قد تبدو مؤلمةً بين أطراف الاقتتال، من شأنها كفّ انتشار لهيب الحرب ورمادها. فكيفما تداعت أوجاع تلك الصفقات فلن تكون أكثر إيلاماً من إطالة أمد هذا الحريق؛ التدمير والتهجير، فمع استشراء نار الحرب تزداد مخاطر أخاديد الوحدة الوطنية، تتعدد هتوك النسيج الاجتماعي، خاصّة تحت غبار التجييش القَبَلي وتجريف الأطر السياسية النخرة. ذلك كلّه يشكّل تحريضاً مغرياً لجهات متربّصة بغمس أسلحتها في اللحم السوداني، وأياديها في خيرات الأرض، بغية تحقيق مطامعَ لا تبدو مرئيةً كلّها للقيادات العسكرية والسياسية.

(كاتب سوداني)

> الرهان على تحقيق فريق نصراً حاسماً على الآخر يرفع سقف الزمن إلى فضاء المجهول، فوق معاناة النازحين واللاجئين
>
> الخيار المتاح سودانياً قبول أطراف الاقتتال صفقات قد تبدو مؤلمةً، من شأنها كفّ انتشار لهيب الحرب ورمادها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads